



تقرير ورشة عمل: المشاركة السياسية للمرأة اليمنية.. التحديات والحلول

أقام كل من فرع اللجنة الوطنية للمرأة م/ مأرب والمنتدى السياسي العربي، يوم الخميس الموافق 11 سبتمبر 2025م، ورشة عمل بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة اليمنية: التحديات والحلول"، وذلك في إطار تمكين المرأة اليمنية سياسياً، وتأكيداً على ضرورة دور المرأة اليمنية في ظل تراجعها في المشاركة السياسية بشكل كبير، باعتبارها من أبرز المكتسبات الوطنية التي يُعول على دورها في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة. وأثريت ورشة العمل بمشاركة مختلف الجهات المنضمة للورشة، حيث تضمنت الورشة جهات عديدة ومتنوعة.

الجهات المشاركة:

تضمنت الورشة 24 جهة وشخص مشارك، حيث شاركت كل جهة بشخص واحد يمثلها، وكانت فئة الجهات المشاركة قد اختيرت بعناية بما يحقق أغراض الورشة، كالجهات الرسمية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز البحثية، وصفات فاعلة، والجهات المشاركة بشكل مفصل كالاتي:

١. السلطة المحلية م/ مأرب
٢. حزب المؤتمر الشعبي العام م/ مأرب
٣. حزب التجمع اليمني للإصلاح م/ مأرب
٤. حزب اتحاد الرشاد اليمني م/ مأرب
٥. حزب التضامن الوطني والجمهوري م/ مأرب
٦. حزب البعث القومي الاشتراكي اليمني مأرب
٧. مؤتمر مأرب الجامع
٨. اتحاد نساء اليمن م/ مأرب
٩. شبكة المنظمات النسائية م/ مأرب
١٠. مؤسسة فتيات مأرب
١١. جمعية يمانيات التنمية
١٢. مؤسسة سبئيات للتنمية
١٣. الوكالة اليمنية الدولية للتنمية
١٤. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
١٥. مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية
١٦. المنتدى السياسي للتنمية الديمقراطية
١٧. إذاعة مأرب
١٨. مؤسسة مساحة شباب
١٩. متخصص في العلوم السياسية
٢٠. ناشط سياسي واجتماعي
٢١. ناشطة سياسية
٢٢. ناشطة إعلامية
٢٣. طالب من قسم العلوم السياسية
٢٤. طالبة من قسم العلوم السياسية

جلسات ورشة العمل (جدول أعمال الورشة):

وتضمنت ورشة العمل خمس جلسات مستقلة، حيث ابتدأت بالجلسة الافتتاحية للورشة، بينما كانت الجلسة التي تليها هي الجلسة الأولى، وتناولت مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الواقع، وتناولت الجلسة الثانية التحديات والمعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، بينما اختصت الجلسة الثالثة بتقديم جملة من الحلول والتوصيات، وتمثلت الجلسة الأخيرة بجلسة ختامية للوقوف على مخرجات الورشة.

الجلسة الافتتاحية:

افتُتحت الورشة بكلمات لكل من وكيل أول محافظة مأرب الشيخ علي الفاطمي، ورئيسة اللجنة الوطنية للمرأة م/مأرب الأستاذة سعداء عقار، ورئيس المنتدى السياسي العربي الأستاذ صلاح الدين كامل الشرعبي، والدكتورة نادية السقاف وزيرة الإعلام السابقة.

حيث أكد الشيخ علي الفاطمي، وكيل أول محافظة مأرب، أن نتائج الحوار الوطني مثلت الانطلاقة الأولى لدور المرأة اليمنية سياسياً، إلا أن تعطيل مخرجاته كان خطأ جماعياً أفضى إلى المآلات السلبية الراهنة.

وافتتحت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بمأرب الأستاذة سعداء عقار بكلمتها الورشة بالتذكير بالعيد الوطني الـ 63 لثورة 26 سبتمبر، مؤكدة على استمرار اللجنة في تعزيز حضور المرأة اليمنية سياسياً، واستعرضت التطور المؤسسي والتنظيمي للجنة ومسيرتها في تمكين المرأة اليمنية.

وبدوره رئيس المنتدى السياسي العربي الأستاذ صلاح الدين كامل الشرعبي، عرف بدور المنتدى في رفع مستوى مشاركة المرأة عبر برامج، مؤكداً على أهمية استثمار دور المرأة من قبل المجتمع ككل نساء ورجال كونها تتجاوز النصف من نسبة سكان المجتمع اليمني، وتعتبر مكتسبا وطنيا هاما وجب استثماره.

وكما تناولت الدكتورة نادية السقاف وزيرة الإعلام السابقة ظاهرة العنف السياسي ضد المرأة، موضحة أن انتشاره يهدد الحياة السياسية في اليمن، ولذلك دعت إلى تحمل السلطات والأحزاب لمسؤولياتها، مشيرة إلى أن القوانين والوسائل الإعلامية والضغط الدولية أدوات فعالة للحد من العنف السياسي ضد المرأة اليمنية.

الجلسة الأولى: مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

- تضمنت تقييم للمشاركة السياسية للنساء، باستعراض نسب تمثيلهن في المكونات الشرعية، والحكومات، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية، وواقعها تحت سلطة الحوثيين (غير معترف بها دوليًا)، وكانت كالاتي:
- مجلس القيادة الرئاسي: وهو الممثل للحكومة الشرعية اليمنية، ويحظى باعتراف دولي كمثل وحيد لليمن، وتشكل في 7 أبريل 2022م، ويتضمن ثمانية أعضاء، دون وجود لأي امرأة.
 - هيئة التشاور والمصالحة المساندة لمجلس القيادة الرئاسي: تتضمن خمس نساء من أصل خمسين عضو.
 - حكومة با سندوة، وحكومة بحاح (معترف بها دوليًا): وضمت 3 وزيرات من أصل 35 وزير.
 - حكومة بحاح المصغرة (معترف بها دوليًا): وضمت وزيرة من أصل عشرة وزراء.
 - حكومة بن دغر، وحكومة معين الأولى (معترف بها دوليًا): وضمت وزيرتين من أصل 35 وزير.
 - حكومة معين الثانية، وحكومة بن مبارك، وحكومة بن بريك (معترف بها دوليًا): ضمت 24 وزير بدون نساء.
 - السلطات المحلية التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا: لم يتم تعيين أي امرأة بمنصب محافظ.
 - الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية: تسجل حضورًا ضعيفًا للمرأة اليمنية في المراكز القيادية.

أما المشاركة السياسية للمرأة لدى "جماعة الحوثي" (غير معترف بها دوليًا) فكانت كالاتي:

- حكومة الإنقاذ الوطني (غير معترف بها دوليًا): وتضمنت ثلاث وزيرات فقط من أصل 45 مقعد وزير.
- حكومة التغيير والبناء (غير معترف بها دوليًا): ولم تتضمن أي وزيرة، من أصل 22 مقعد وزير.
- السلطات المحلية التابعة لجماعة الحوثي (غير معترف بها دوليًا): لم يتم تعيين أي امرأة بمنصب محافظ.
- الأحزاب السياسية تحت سيطرة الحوثيين (غير معترف بها): غياب دور المرأة في الأحزاب السياسية المتواجدة في مناطق سيطرة الحوثيين، وذلك في ظل غياب الدور العام للأحزاب، تحت سلطة الحوثيين.

الجلسة الثانية: التحديات المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

- ناقش المشاركون أبرز التحديات، التي حالت بين المرأة اليمنية ونشاطها السياسي منها تحديات سياسية واقتصادية وتعليمية واجتماعية وثقافية وذاتية، واندراج تحت كل بند مجموعة من التحديات كان أبرزها:
- تغييب المرأة من قبل أطراف المحاصصة رغم وجود كفاءات مؤهلة.
 - كذلك التنشئة التقليدية ونماذج سلبية شوهدت صورة المرأة السياسية.
 - ضعف الموارد وفرص التأهيل.
 - واتفق الحضور أن العوائق الاجتماعية هي الأشد صعوبة، وأن تغيير أسلوب التنشئة يتطلب مراحل طويلة المدى.

الجلسة الثالثة: الحلول والتوصيات:

خرجت الورشة بجملة توصيات مختصرة، أهمها:

- يجب على سلطات الحكومة الشرعية العمل على تمكين المرأة اليمنية من خلال سن وصياغة السلطة التشريعية قوانين ولوائح تضمن مشاركتها سياسياً، كنظام الكوتا، واضطلاع السلطة القضائية بتمكين المرأة، ومراقبة مستوى تمكينها وتطبيق حقه القانوني، والتزام رئاسة الجمهورية والحكومة بدعم وتسهيل إجراءات تمكين المرأة سياسياً.
- تقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية ضمان مشاركة المرأة اليمنية سياسياً من خلالها، وتخصيص مقاعد كافية لها ضمن السلطات المحلية.
- تُعنى الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية بتأهيل وتدريب منتسبيها من النساء، وتقديمهن لتمثيلها، سواء في المقاعد الوزارية، أو المناصب والمسؤوليات الواقعة ضمن استحقاقات هذه الأحزاب والمكونات، وكذلك تمكينها من مراكز القرار داخلياً.
- يجب على بعثة الأمم المتحدة لدى اليمن والمنظمات والوكالات الدولية تقديم الدعم السياسي للمرأة بشكل خاص، من خلال تأهيلها وتدريبها، ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية دورها السياسي، والعمل على الحد من العنف القائم ضد المرأة، ومراقبة حقوق المرأة السياسية، خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين (سلطة الأمر الواقع غير المعترف بها دولياً).
- يُعَوَّل على منظمات المجتمع المدني المحلية في الاهتمام بتمكين المرأة اليمنية سياسياً، من خلال برامج تنمية وتطوير قدراتها ومهاراتها، وكذلك إدماج العنصر النسوي ضمن منظمات المجتمع المدني كنوع من المشاركة والتأثير.
- تختص المراكز البحثية والمؤسسات العلمية برصد مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، واستكشاف التحديات والمعوقات، ثم تقديم التوصيات المناسبة والواقعية لمراكز القرار.
- ينبغي على الجهات والمؤسسات الإعلامية العمل على تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الدور السياسي للمرأة اليمنية، ومعالجة المفاهيم والعادات الاجتماعية التقليدية السلبية تجاه المرأة ودورها السياسي، وترسيخ ثقافة إيجابية.
- يجب على المرأة اليمنية الحرص على حجز مساحة واسعة في إطار المشاركة السياسية، من خلال إنشاء المنظمات والتكتلات النسوية والممثلة للمرأة، ليتم من خلالها ممارسة دور جماعات الضغط والمصالح، وتأهيل الكوادر النسائية، وإيصال رأي وصوت المرأة، وتقديمها بشكل إيجابي أمام الجهات الفاعلة والمجتمع المحيط، وكما يجب على المرأة الانخراط في الأحزاب السياسية، أو أي أدوار سياسية؛ لترسيخ دورها ذاتياً.

الجلسة الختامية:

شكلت هذه الجلسة كملخص نهائي وعام لمخرجات الورشة، حيث استعرضت مستوى المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وتم تقييمها، ثم أكدت على التحديات والمعوقات التي كشفتها الورشة، وأخضعت الحلول والتوصيات للاختبار؛ لضمان فاعليتها وواقعيتها؛ لتكون قابلة للتطبيق، ومن ثم تكليف الجهتين المنظمة للورشة بمسؤولية إيصال التوصيات إلى مراكز القرار، ومتابعة تنفيذها بشكل مستمر. وكما منحت اللجنة الوطنية والمنتدى السياسي المشاركين شهادات تقدير ومشاركة؛ وذلك تثميناً لمساهماتهم الفاعلة والرصينة في ورشة العمل.

وأخيراً، رسمت الجهات المنظمة والمشاركة في الورشة مخرجات عملية لتطبيقها بعد الورشة، استكمالاً لأهداف الورشة، وكانت المخرجات العملية كما هو موضح أدناه.

المخرجات العملية للورشة:

خلصت ورشة العمل التي أقيمت بالشراكة بين اللجنة الوطنية للمرأة م/مأرب والمنتدى السياسي العربي حول "المشاركة السياسية للمرأة اليمنية" إلى مخرجات عملية لتطبيقها، وجاءت هذه المخرجات استناداً إلى التوصيات المقدمة في الورشة، كمخرجات تطبيقية، تقدم إلى الجهات المهتمة بالمشاركة السياسية للمرأة اليمنية كالآتي:

تقوم الجهات المهتمة بمشاركة المرأة سياسياً -سواء رسمية أو غير رسمية- بدعم وتعزيز التمكين السياسي الضامن لمشاركة المرأة، من خلال تمويل برنامج تدريبي تنظمه الجهات التي أقامت الورشة (اللجنة الوطنية للمرأة م/مأرب والمنتدى السياسي العربي).

ويركز هذا البرنامج التدريبي على تنمية وتطوير القدرات والمهارات السياسية، مستهدفاً ثلاثين مقعداً تدريبياً، تُمنح لممثلات الأحزاب السياسية بمحافظة مأرب، ودارسي العلوم السياسية، والعنصر الشبابي الفاعل.

ويضم البرنامج مدربين متخصصين و متمكنين، يتولون تدريب المتدربين طوال فترة تمتد من ثلاثة أيام إلى أسبوع واحد. ويتضمن البرنامج التدريبي الدورات الآتية:

- دورة مبادئ العلوم السياسية
- دورة النظام السياسي في اليمن
- دورة المشاركة السياسية للنساء دولياً ومحلياً
- دورة قواعد ومهارات الفاعل السياسي
- دورة مهارات التحليل السياسي
- دورة الكتابة السياسية (تقدير الموقف)

ويأتي هذا البرنامج التدريبي، كمخرج عملي لورشة العمل، ويهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، من خلال التمكين والتأهيل. وبذلك، تكون الورشة قد مثلت محطة نوعية لتشخيص واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، وبلورة اتجاهات عملية لتعزيز دورها بما ينسجم مع الدستور والقانون ومخرجات الحوار الوطني، ويسهم في بناء الدولة اليمنية الحديثة على أسس العدالة والشراكة.